ان «التـوحيديين» لا يكتفون فقط بالمطالبة باحداث تغييرات مهمة في الهيكلية الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً اجهزتها «القيادية» (والمنظمات مهتمة جداً بـ «القيادة» وهمومها)، بل انها تطالب كذلك بـ «اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على اسس جبهوية تراعي الكفاءة». ويهمس احدهم بأن هذه الجملة، اساساً، كادت تنتهي عند كلمة «جبهوية»، ولكن احد الاذكياء سارع الى تدارك الموقف باضافة عبارة «تراعي الكفاءة». غير انه، حتى بموجب النص الاخير، من الواضح ان عنصر الحسم هو «الاسس الجبهوية»، بينما «الكفاءة» يمكن ان «تراعى» فقط.

ومما لا شك فيه ان هنالك، قولاً وفعلاً، مجالات واسعة للغاية وضرورات ملحّة لاعادة النظر في تنظيم اجهزة المنظمة ومؤسساتها، دون حاجة الى ابداء الاسباب التي باتت معروفة. الا ان اعادة النظر هذه، ان تمت، لن تؤدي الى اي نتيجة ايجابية، بل العكس، وذلك استناداً الى تجارب الماضي، من ناحية، والاهداف المتوخاة من وراء مثل هذه المطالب، من ناحية اخرى. فيفترض في المنظمات، كافـة، ان تعيـد النـظر في مؤسساتها الخاصة بها أولاً، لتكسب ولو شيئاً من المصداقية على هذا الصعيد، قبل ان تتجه الى «تنظيم» المؤسسات الاخرى. وفي هذا الصدد، يحضرنا قول مأثور اعتاد المقـاتلون الشبـان ترديده ايام زمان: «فاقد الشيء لا يعطيه». والنظام والتنظيم، كما هو معروف، مفقودان. فالوقائع «التاريخية» تظهر جيداً ان هنالك حرباً شرسة، ومستمرة، بين منظمات المقاومة، من جهة، وبين النظام وحسن الادارة وما يتبعها، من جهة اخرى، لا تتوقف الا بطرح النظام، وكل ما يمت له بصلة، ارضاً والاجهاز عليه، لتعمّ بعد ذلك الفوضى وتصبح حالة «طبيعية». ولسنا وحدنا من يشكو من هذا الواقع، اذ ان احد الامناء العامين، مثلاً، الذي كادت هذه الفوضى تهدّ حيله، اعاد، في لحظة صفاء، صياغة احدى شعارات المقاومة، الا وهو «ثورة حتى النصر» وجعله «فوضى حتى القبر»، وراح يردده خلال فترة غير قصيرة. اما فيما يتعلق بالنظرة الى الادارة والمثابرة على العمل والالتزام بالمواعيد وما شابه ذلك، فيمكننا ان نقتبس قولاً «مأثوراً» آخر لاحد الابوات المحترمين، الذين لا يقلّون شأناً عن امين عام، بوصفه احدهم بأنه «مجنون»، لانه يحضر الى مكتبه في الساعة الثامنة من صباح كل يوم.

ويمكن ان نفتـرض انـه لو تمت اعـادة النـظر في تنـظيم المـؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان «الاسس الجبهوية»، دون غيرها، هي التي سوف تتحكم في هذا المسار، في نهاية الامر، على ما يؤدي اليه ذلك من اضرار، بينما لن تكون «الكفاءة» الا كلمة تقال، وتوضع، اخيراً، على الرف. وفي هذا المجال بالذات، لا حاجة الى اطلاق النظريات ووضع التحليلات، بل نفضل ان نعرض مثلاً حياً للغاية، شاهدنا فصوله قبل فترة قصيرة، تمثل بـ «اعادة النظر» في تشكيل الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين و «توحيده»، مجدداً، على «اسس جبهوية»، في ما وصفه بعضهم بأنه «بروفه»، سرعان ما اتضح أنها كانت غير ظريفة، لعقد المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد كان من المفترض ان يكون الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، كما يدل اسمه على الاقـل، هيئة عامة تسعى الى ضم كل كاتب وصحافي فلسطيني الى صفوفها، تحقيقاً لاهداف يفترض انها وضعتها نصب عينيها. ولكن الامور، كما هو معروف، تطورت في عكس هذا الاتجاه، بحيث اصبـح الاتحـاد المسمى «عـاماً»، عملياً، اتحاد المنظمات الفلسطينية للكتاب والصحافيين الفلسطينيين وتقوقع على ذاته وضم بين صفوفه الكتاب (أو من صُنِّفوا كذلك) الاعضاء في منظمات المقاومة الفلسطينية، وبعض من لف لفهم، بينما احجم كتاب عديدون عن الانضمام اليه او التعامل معـه. ولو توخينا المصلحة العامة، وتجاهلنا المصالح التنظيمية الضيقة، لأمكن القول انه كان من